تحليل وتطور الإنفاق العام في ليبيا في الفترة (١٩٨٦-٢٠١٠)

سالم عطية بن سليم(*)

مقدمة:

إن تحديد طبيعة وحجم الإنفاق العام يبدو ذا أهمية خاصة بالنسبة للدول المصدرة للنفط، ومن بينها ليبيا، فقد بذلت الدولة جهوداً كبيرة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، وتنويع مصادر الدخل، ولقد لعب الإنفاق العام الدور الأساسي في تحقيق هذه الأهداف، ومنذ النصف الثاني من عقد الثمانينات شهدت الدولة انخفاضاً في إيراداتها العامة، مما دفعها إلى تخفيض الإنفاق العام، وإلى المفاضلة بين خفض الإنفاق العام الجاري أو الرأسمالي، وعليه فإن دور الإنفاق العام في السياسة المالية عموماً، وفي الاقتصاد الليبي خاصة، يمثل المتغير المهيمن على النشاط الاقتصادي والمحرك الرئيسي لعملية النمو والتنمية الاقتصادية.

وتسعي هذه الدراسة إلي تحليل الأنفاق العام وتتبع تطوره فضلاً عن التعرف على ما طرأ عليه من تغيرات بالإضافة إلى التعرف على الأسباب الكامنة وراء هذه التغيرات.

وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة مطالب رئيسية يتناول المطلب الأول حجم الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي وتطوره , فيما يتناول المطلب الثاني المؤشرات الكمية لقياس الآثار الاقتصادية للإنفاق العام وأخيراً يتناول المطلب الثالث ظاهرة تزايد حجم الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي.

(*) .

المطلب الأول
حجم الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي وتطوره

شهد الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة تقلبات ملحوظة، سواء في مستوياته أو في معدلات نموه، عكست وإلى حد كبير طبيعة التطورات التي طرأت على الاقتصاد الليبي خلال هذه الفترة في كافة المناحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ولغرض الوقوف على تطور الإنفاق العام وتحليل اتجاهاته تم تقسيم الفترة محل الدراسة إلى فترتين، تغطي الأولى من ١٩٨٦-١٩٩٩، والثانية من ٢٠٠٠-٢٠١٠، وقد كان السبب في ذلك التقسيم راجع إلى اختلاف تلك الفترات من حيث الظروف الاقتصادية والسياسية.

أولاً: تطور حجم الإنفاق العام خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٩٩):

تميزت هذه الحقبة الزمنية بانخفاض أسعار النفط، ومن ثم انخفاض الإيرادات النفطية الليبية، وبالإضافة لذلك، فقد واجه الاقتصاد الوطني حصاراً تقنياً منذ منتصف الثمانينيات فرض عليه من الخارج وصاحبه الحظر الجوي منذ بداية التسعينيات والذي كان بمثابة حائلاً أمام وصول المشروعات الصناعية في الحصول على التقنية الحديثة والمعدات اللازمة، وإعادة النظر في الكثير من السياسات التنموية، وفي أداء القطاعات المختلفة ومشروعاتها العامة، والبدء في تقييم أوضاعها، الأمر الذي قاد إلى ضخامة الأعباء التي تحملتها الدولة آنذاك، فاتجهت إلى تخفيض النفقات العامة بغية السيطرة على العجز المتنامي في الميزانية، وعملت على تضييق مجال الموازنة السلعية (الاستيرادية)، وفرض قيوداً على التحويل الخارجي، من أجل السيطرة على استخدام العملة الأجنبية [١].

فمن خلال البيانات المدرجة بالجدول رقم (١) والشكل البياني رقم (١) يتضح لنا بأن حجم الإنفاق العام بالأسعار الجارية خلال هذه الفترة تميز بالتذبذب، فبعد

أن سجل ٣٥٥٠ مليون دينار عام ١٩٨٦، انخفض إلى ٢٥٤٧,٤ مليون دينار عام ١٩٨٨ مسجلاً بذلك انخفاضاً نسبته (٢٨,٢٪) مقارنة ببداية هذه الفترة، ويعزى ذلك إلى انخفاض كل من الإنفاق الجاري والتنموي بما نسبته (٢٤,٩٪، ٣٥,٣٪) على التوالي مقارنة بسنة ١٩٨٦.

جدول رقم (١) : حجم النفقات العامة في الاقتصاد الليبي
خلال الفترة (١٩٨٦- ١٩٩٩) بالأسعار الجارية

(بالمليون دينار ليبي)

السنة	الإنفاق الجاري			الإنفاق التنموي			الإنفاق العام	
	الإجمالي	معدلات النمو السنوي	٪ من إجمالي النفقات العامة	الإجمالي	معدلات النمو السنوي	٪ من إجمالي النفقات العامة	الإجمالي	معدل النمو السنوي
١٩٨٦	٢٤٣٢,٩	-	٦٨,٥	١١١٧,١	-	٣١,٥	٣٥٥٠	-
١٩٨٧	٢١٧٥	١٠,٦-	٧٣,٤	٧٨٨,٤	٢٩,٤-	٢٦,٦	٢٩٦٣,٤	١٦-
١٩٨٨	١٨٢٥	١٦,١-	٧١,٦	٧٢٢,٤	٨,٣٧-	٢٨,٤	٢٥٤٧,٤	١٤-
١٩٨٩	١٩٧٠	٧,٩	٧٠,٥	٨٢٣,٤	١٣,٩	٢٩,٥	٢٧٩٣,٤	٩,٦٥
١٩٩٠	٢٠٥٠	٤,١	٧٤,٥	٧٠٢,٠	١٤,٧-	٢٥,٥	٢٧٥٢,٠	١,٤٨-
١٩٩١	٢٠٩٥	٢,٢	٧٤,٣	٧٢٣,٣	٣,٠٣	٢٥,٧	٢٨١٨,٣	٢,٤
١٩٩٢	١٨٤٢,٩	١٢,٠٣-	٨٢,٣	٣٩٦,٣	٤٥,٢-	١٧,٧	٢٢٣٩,٢	٢٠,٥-
١٩٩٣	٢٠٠٣	٨,٧	٨٣,٢	٤٠٥,٢	٢,٢٤	١٦,٨	٢٤٠٨,٢	٧,٥
١٩٩٤	١٧٠٨,٩	١٤,٧-	٧٧,١	٥٠٧,٣	٢٥,١	٢٢,٩	٢٢١٦,٢	٧,٩-
١٩٩٥	٣٢١٨	٨٨,٣	٩١,٠	٣١٨,٩	٣٧,١-	٩,٠	٣٥٣٦,٩	٥٩,٥
١٩٩٦	٣٠٥١	٥,١٩-	٨٢,٢	٦٦٠,٩	١٠٧,٢	١٧,٨	٣٧١١,٩	٤,٩
١٩٩٧	٣٧٧٤	٢٣,٧	٨١,٧	٨٤٧,١	٢٨,١٧	١٨,٣	٤٦٢١,١	٢٤,٤
١٩٩٨	٣٩٨٠,٨	٥,٥	٨٩,١	٤٨٥,٢	٤٢,٨-	١٠,٩	٤٤٦٦,٠	٣,٤-
١٩٩٩	٣٧٦٢,٩	٥,٤-	٨٢,٦	٧٩٤,١	٦٣,٦	١٧,٤	٤٥٥٧,٠	٢

المصدر: - مجلس التخطيط العام، إدارة الخطط والبرامج والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (١٩٦٢-٢٠٠٠)، ديسمبر ٢٠٠١.

- مركز بحوث العلوم الاقتصادية، البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة (١٩٦٢-٢٠٠٦)، (بنغازي: مركز بحوث العلوم الاقتصادية، ٢٠١٠)، ص ص٢٠٣-٢٠٥.

شكل (١)

تطور الإنفاق العام الإجمالي بشقيه الجاري والتنموي خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٩

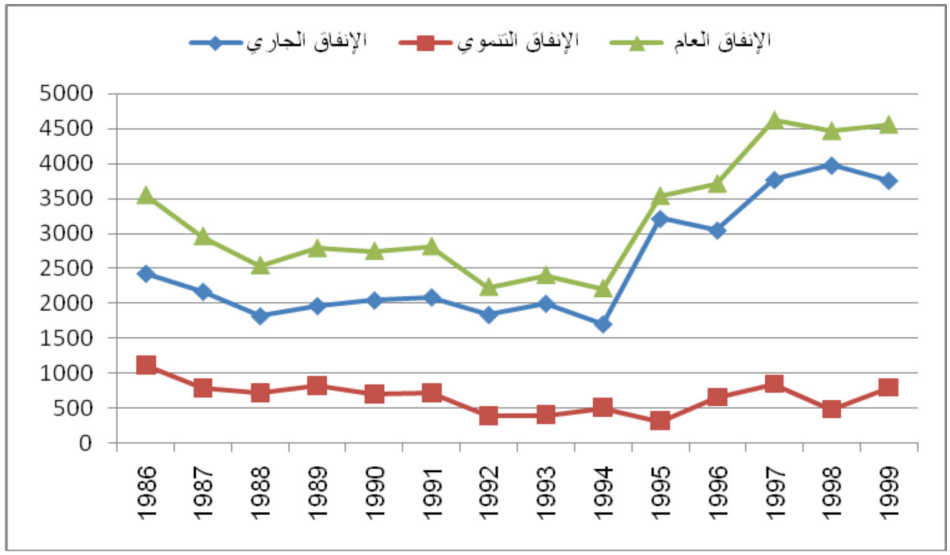

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة بالجدول رقم(١)

ونظراً للتدهور الحاد الذي حدث في أسعار النفط والذي انعكس بدوره في الانخفاض الكبير في حجم الإيرادات النفطية، الأمر الذي دفع الدولة إلى تبني سياسة مالية تقشفية باتخاذها العديد من الإجراءات والتدابير كان هدفها ترشيد الإنفاق العام والحد منه، فاشتملت هذه الإجراءات على تقليص الإنفاق على التعليم والعلاج بالخارج، وإلغاء أو تقليص عقود العمالة الوافدة في مجالات التعليم والصحة والخدمات العامة، إضافة إلى تجميد مستويات الأجور والعلاوات والترقيات الخاصة بالعاملين بالجهاز الإداري للدولة.

أما سنة ١٩٨٩ فقد ارتفع فيها الإنفاق العام إلى ٢٧٩٣,٤ مليون دينار بمعدل نمو سنوي قدره ٩,٦٪ مقارنة بالسنة السابقة له، واستثمرت هذه الزيادة إلى سنة ١٩٩١، وحيث حقق الإنفاق العام قيمة قدرها ٢٨١٨,٣ مليون دينار بمعدل نمو سنوي قدره (٢,٤٪) مقارنة بالسنة التي قبلها، وهذه الزيادة ناتجة عن ارتفاع أسعار النفط بسبب أزمة الخليج، حيث اتسمت هذه السنوات (١٩٨٩-١٩٩١) بزيادة الإنفاق الجاري عن الإنفاق التنموي، ثم بدأ الإنفاق العام بالانخفاض التدريجي سنة

بعد أخرى حتى وصل سنة ١٩٩٤ إلى ٢٢١٦,٢ مليون دينار، محققا معدل نمو سالب بلغ (٧,٩٪) مقارنة بالسنة التي قبلها، وشهدت هذه السنة تراجعاً في الإنفاق الجاري بمعدل انخفاض (١٤,٧٪)، وتزايد الإنفاق التنموي بمعدل نمو (٢٥,١٪)، وذلك تمشياً مع السياسة الرامية إلى الحد من الإنفاق الاستهلاكي غير الإنتاجي، ثم تحسنت الصورة في السنوات (١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧) حيث سجل الإنفاق العام ارتفاعاً تدريجياً في هذه السنوات الثلاث ليكون (٣٥٣٦,٩، ٣٧١١,٩، ٤٦٢١,١) مليون دينار على التوالي، غير أن معظم هذه الزيادة وجهت إلى الإنفاق الجاري بدلاً من الإنفاق التنموي، وهذا ما اتضح في السنوات محل الدراسة من خلال كبر حجم الإنفاق الجاري مقارنة بالإنفاق التنموي، حيث سجل الإنفاق التنموي أدنى قيمة له في سنة ١٩٩٥، والتي بلغت ٣١٨,٩ مليون دينار بمعدل انخفاض قدره (٧١,٤٪) مقارنة بسنة ١٩٨٦، كما أن نسبة مساهمة الإنفاق التنموي إلى إجمالي الإنفاق العام قد انخفض من (٢٢,٩٪) سنة ١٩٩٤ إلى (٩٪) سنة ١٩٩٥، في حين بلغت مساهمة الإنفاق الجاري في الإنفاق العام (٩١٪) سنة ١٩٩٥، أما في نهاية الفترة ١٩٩٩ فقد ارتفع الإنفاق العام ليصل إلى ٤٥٥٧ مليون دينار بنسبة زيادة (٢٨,٣٪) مقارنة بسنة ١٩٨٦.

وعند مقارنة نسبة مساهمة الإنفاق العام الجاري والإنفاق التنموي إلى إجمالي الإنفاق العام يتضح ارتفاع نسبة مساهمة الإنفاق الجاري مقارنة بالإنفاق التنموي خلال هذه الفترة، حيث سجل أعلى نسبة مساهمة له في الإنفاق العام سنة ١٩٩٥ وهي حوالي ٩١٪.

ثانياً: تطور حجم الإنفاق العام خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠):

شهدت هذه الفترة بعض التحولات التشريعية والاقتصادية التي استهدفت تزايد مساهمة القطاع الأهلي (الخاص) في النشاط الاقتصادي بهدف التخفيف من عبء الموازنة العامة، كما شهدت قفزات عالية في أسعار النفط العالمية، وكذلك انخفاض سعر الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية، فأثرت هذه التحولات على اتجاهات الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال هذه الفترة.

فمن خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (٢) والشكل البياني (٢) يتضح أن الإنفاق العام خلال هذه الفترة يتميز بالارتفاع، حيث سجلت النفقات العامة ارتفاعاً خلال عام ٢٠٠١ مقارنة بسنة ٢٠٠٠، حث بلغ معدل النمو السنوي في هذه النفقات ٧,٢٪، ويعود ذلك إلى الزيادة في النفقات الجارية بمقدار (٣٨٣,٤) مليون دينار، في حين انخفضت النفقات التنموية بنسبة (٠,١٪) خلال السنة نفسها، لتنخفض مساهمتها في إجمالي النفقات العامة من (٢٩,٤٪) سنة ٢٠٠٠ إلى (٢٧,٣٪) سنة ٢٠٠١.

كما حققت النفقات العامة ارتفاعاً ملحوظاً في سنة ٢٠٠٢ مقداره ٢٨٥٥,٤ مليون دينار أي بمعدل نمو سنوي ٥٠,٧٪ ، مقارنة بسنة ٢٠٠١، ويرجع ذلك إلى ارتفاع النفقات التنموية بنسبة (١٤٠,٥٪)، إضافة إلى زيادة النفقات الجارية بمعدل ١٧٪.

جدول رقم (٢) : حجم النفقات العامة في الاقتصاد الليبي
خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٠) بالأسعار الجارية
(بالمليون دينار ليبي)

السنة	الإنفاق الجاري			الإنفاق التنموي			الإنفاق العام	
	الإجمالي	معدلات النمو السنوي	٪ من إجمالي النفقات العامة	الإجمالي	معدلات النمو السنوي	٪ من إجمالي النفقات العامة	الإجمالي	معدل النمو السنوي
٢٠٠٠	٣٧٠٩,٢	١,٤-	٧٠,٦	١٥٤١,٠	٩٤,١	٢٩,٤	٥٢٥٠,٢	١٥,٢
٢٠٠١	٤٠٩٢,٦	١٠,٣-	٧٢,٧	١٥٣٩,٠	٠,١-	٢٧,٣	٥٦٣١,٦	٧,٢
٢٠٠٢	٤٧٨٥,٣	١٧,٠	٥٦,٤	٣٧٠١,٧	١٤٠,٥	٤٣,٦	٨٤٨٧,٠	٥٠,٧
٢٠٠٣	٤٣٣٦,٢	٩,٤-	٥٩,٨	٢٥٣٠,٠	٣١,٧-	٣٦,٨	٦٨٦٦,٢	١٩,١-
٢٠٠٤	١٠٥١٢,٠	١٤٢,٤	٦١,٠	٦٧١٨,٠	١٦٥,٥	٣٩,٠	١٧٢٣٠,٠	١٥٠,٩
٢٠٠٥	١١٠٧٠,٠	٥,٣	٥١,٩	١٠٢٧٣,٠	٥٢,٩	٤٨,١	٢١٣٤٣,٠	٢٣,٨
٢٠٠٦	١٠٣٣٩,٠	٦,١-	٤٨,٤	١١٠٣٩,٠	٧,٥	٥١,٦	٢١٣٧٨,٠	٠,١٦
٢٠٠٧	١١٨٩٠,٠	١٥,٠	٣٨,٥	١٨٩٩٣,٠	٧٢,١	٦١,٥	٣٠٨٨٣,٠	٤٤,٥
٢٠٠٨	١٥٢١٢,٢	٢٨,٠	٣٤,٥	٢٨٩٠٣,٣	٥٢,٢	٦٥,٥	٤٤١١٥,٥	٤٢,٨
٢٠٠٩	١٦٦٩٣,٣	٩,٧	٤٦,٨	١٨٩٨٣,٩	٣٤,٣-	٥٣,٢	٣٥٦٧٧,٢	١٩,١-
٢٠١٠	٣٠٧٦٩,٤	٨٤,٣	٥٦,٥	٢٣٧٢٩,٤	٢٥,٠	٤٣,٥	٥٤٤٩٨,٨	٥٢,٨

المصدر: - مركز بحوث العلوم الاقتصادية، البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة (١٩٦٢-٢٠٠٦)، (بنغازي: مركز بحوث العلوم الاقتصادية، ٢٠١٠)، ص ص٢٠٣-٢٠٥.

- مصرف ليبيا المركزى، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

شكل(٢)

تطور الإنفاق العام الإجمالي بشقيه الجاري والتنموي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠

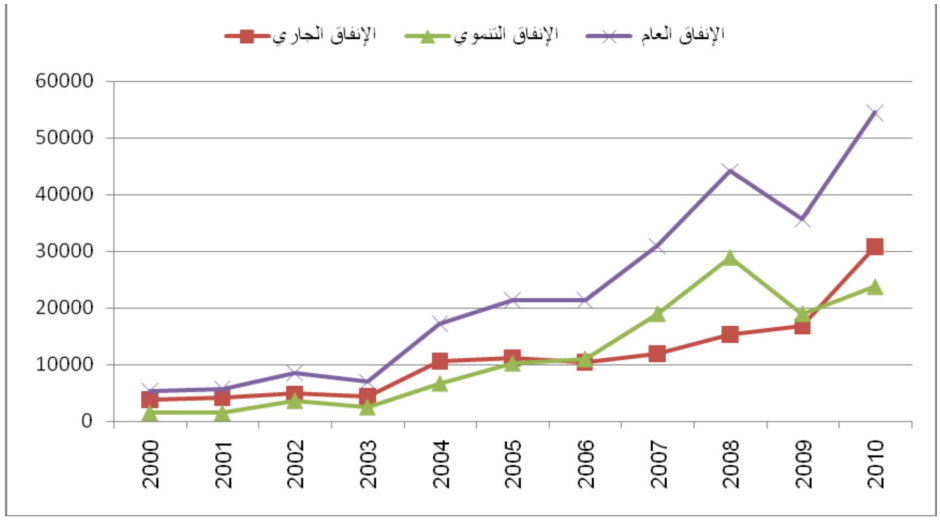

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة بالجدول رقم(٢).

أن نسبة النفقات التنموية إلى إجمالي الإنفاق قد ارتفعت بنسبة (٤٣,٦٪) عام ٢٠٠٢، مقابل ٢٧,٣٪ عام ٢٠٠١, ويرجع تضخم هذه النفقات إلي تغيير سعر الصرف، أما في عام ٢٠٠٣ فقد شهدت النفقات العامة انخفاضاً ملحوظاً مقارنة بعام ٢٠٠٢، حيث انخفضت النفقات العامة من ٨٤٨٧ مليون دينار عام ٢٠٠٢ إلى ٦٨٦٦,٢ مليون دينار عام ٢٠٠٣، بنسبة انخفاض بلغت (١٩,١٪)، ويعزى ذلك إلى انخفاض كل من النفقات الجارية والنفقات التنموية بما نسبته ٩,٤٪ و٣١,٧٪ على التوالي نظراً لتأخر اعتماد الموازنة العامة لعام ٢٠٠٣ ومحدودية المبالغ المخصصة للشعبيات والذي اثر مباشرة علي مستوى نفقات الميزانية رغم تحقيقها فائضاً خلال ذلك العام[٢].

أما بالنسبة للسنوات التي تلت عام ٢٠٠٣، فقد شهدت زيادة متواصلة اتصف معدلها بالتذبذب صعوداً وهبوطاً، وفقاً للتقلبات الحاصلة في معدلات الزيادة في كل من النفقات الجارية والنفقات التنموية، لتصل في سنة ٢٠١٠ إلى ٥٤٤٩٨,٨ مليون دينار، وهي أعلى قيمة تصل إليها النفقات العامة خلال فترة الدراسة.

وعند مقارنة نسبة مساهمة الإنفاق الجاري والإنفاق التنموي في إجمالي الإنفاق العام، يتضح ارتفاع نسبة الإنفاق التنموي مقارنة بالإنفاق الجاري بعد سنة ٢٠٠٥، والتي بلغت في المتوسط نسبة ٥٥,٦٪، ويرجع ذلك إلى زيادة النفقات العامة على مشاريع البنية الأساسية والخدمية والإنتاجية[٣].

إجمالاً شهد الاقتصاد الليبي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠) توسعاً استثمارياً، حيث بلغت نسبة مساهمة الإنفاق الاستثماري حوالي ٦٥,٥٪ من إجمالي الإنفاق عام ٢٠٠٨، مما يؤكد استمرار توجه الدولة نحو رفع نسبة مساهمة القطاعات غير الريعية في الناتج المحلي الإجمالي.

وبالتالي صار الإنفاق التنموي متغيراً تابعاً لحجم مساهمة الإيرادات النفطية في الموازنة العامة، أي أن الإنفاق التنموي ينخفض وبشكل سريع نتيجة انخفاض العائدات النفطية، في حين يبقى الإنفاق الجاري ثابتاً أو يتزايد ولا يتناقص إلا بعد فترة زمنية وبنسب مئوية بسيطة بسبب عدم قدرة الدولة على إيقاف تقديم بعض الخدمات في فترات انخفاض الإيرادات.

المطلب الثاني

المؤشرات الكمية لقياس الآثار الاقتصادية للإنفاق العام

بعد التعرف على تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي ودراسة شقيه (الجاري والاستثماري) طيلة الفترة المستهدفة للدراسة، يمكن توضيح المؤشرات الكمية المستخدمة لقياس الآثار الاقتصادية لهذا الإنفاق وذلك كما يلي:

[١] الميل المتوسط للإنفاق العام:

يقيس هذا المؤشر نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن احتساب هذا المؤشر باستخدام الصيغة التالية:

$$\text{الميل المتوسط للإنفاق العام} = \frac{\text{الإنفاق العام لسنة ما}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي لنفس السنة}}$$

ويستخدم هذا المؤشر لقياس مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فإذا كانت قيمة الميل المتوسط للإنفاق العام مرتفعة، فإنه يدل على تدخل الدولة بدرجة عالية[٤] ,(مثال ذلك الدولة التي كانت تتبع التخطيط المركزي سابقاً حيث يرتفع الميل المتوسط للإنفاق العام)، أما إذا كانت قيمة الميل المتوسط للإنفاق العام منخفضة، فإنه يدل على تدني دور الدولة وعدم تدخلها بدرجة كبيرة في الحياة الاقتصادية، كما يستدل بهذا المؤشر في معرفة درجة إشباع الحاجات العامة من قبل الدولة.

ويمكن معرفة تطور الميل المتوسط للإنفاق العام في الاقتصاد الليبي للفترتين على النحو التالي:

[أ] الميل المتوسط للإنفاق العام خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٩٩):

يوضح الجدول رقم (٣) تطور الميل المتوسط للإنفاق العام خلال هذه الفترة، حيث انخفضت قيمة الميل المتوسط للإنفاق العام من (٥١٪) في عام ١٩٨٦ إلى (٣٢٪) في عام ١٩٩٩، ويعود السبب في ذلك إلى الانخفاض في العوائد المالية المتأتية من قطاع النفط، الأمر الذي أثر في قدرة الدولة على الإنفاق العام، وبالتالي أثر في قدرتها على التدخل في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم فإن ارتفاع نسبة الميل المتوسط للإنفاق العام يشير إلى ارتفاع تدخل الدولة الليبية في النشاط الاقتصادي، وعلى العكس، فإن انخفاض النسبة في سنة ١٩٩٩ يشير إلى تدني تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وبلغ متوسط نسبة إجمالي الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي (٣٤٪) خلال هذه الفترة.

أما الميل المتوسط للإنفاق الجاري، فقد تذبذبت قيمته، حيث ارتفع من (٣٥٪) عام ١٩٨٦ إلى (٣٦٪) في عام ١٩٨٧، وهو أعلى مستوى يصل إليه خلال هذه الفترة، ثم انخفض ليصل إلى أدنى مستوى له في عام ١٩٩٤، حيث بلغ (١٧٪)، وقد بلغ متوسط نسبة الإنفاق الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة (٢٧٪).

وبالنسبة للميل المتوسط للإنفاق التنموي، فقد انخفض من (١٦٪) في بداية الفترة إلى (٥٪) في عام ١٩٩٩، وبلغ متوسط نسبة الإنفاق التنموي إلى الناتج المحلي الإجمالي (٧٪) خلال هذه الفترة.

جدول رقم (٣) : الميل المتوسط للإنفاق العام فى الاقتصاد الليبي خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٩٩)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار- بالأسعار الجارية)	الميل المتوسط للإنفاق العام	الميل المتوسط للإنفاق الجاري	الميل المتوسط للإنفاق التنموي
١٩٨٦	٦٩٦٠,٧	٠,٥١	٠,٣٥	٠,١٦
١٩٨٧	٦٠١١,٦	٠,٤٩	٠,٣٦	٠,١٣
١٩٨٨	٦١٨٦	٠,٤١	٠,٢٩	٠,١٢
١٩٨٩	٧١٩١	٠,٣٨	٠,٢٧	٠,١١
١٩٩٠	٨٢٤٦,٩	٠,٣٣	٠,٢٥	٠,٠٨
١٩٩١	٨٧٥٧,٣	٠,٣٢	٠,٢٤	٠,٠٨
١٩٩٢	٩٢٣١,٩	٠,٢٤	٠,٢٠	٠,٠٤
١٩٩٣	٩١٣٧,٧	٠,٢٦	٠,٢٢	٠,٠٤
١٩٩٤	٩٦٧٠,٨	٠,٢٢	٠,١٧	٠,٠٥
١٩٩٥	١٠٦٧٢,٣	٠,٣٣	٠,٣٠	٠,٠٣
١٩٩٦	١٢٣٢٧,٣	٠,٣٠	٠,٢٥	٠,٠٥
١٩٩٧	١٣٨٠٠,٥	٠,٣٣	٠,٢٧	٠,٠٦
١٩٩٨	١٢٦١٠,٦	٠,٣٥	٠,٣١	٠,٠٤
١٩٩٩	١٤٠٧٥,٢	٠,٣٢	٠,٢٧	٠,٠٥
متوسط الفترة		٠,٣٤	٠,٢٧	٠,٠٧

المصدر:

- الناتج المحلي الإجمالي/ مجلس التخطيط العام، إدارة شؤون الخطط والبرامج، الحسابات القومية (١٨٦-١٩٩٩)، ديسمبر ٢٠٠١.
- الميل المتوسط الإنفاق العام، من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١).

[ب] الميل المتوسط للإنفاق العام خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠):

يوضح الجدول رقم (٤) أن الميل المتوسط للإنفاق العام شهد تغيرات وتذبذبات كثيرة طيلة هذه الفترة، حيث تراوح بشكل عام مابين (٥٢٪) كحد أقصى سنة ٢٠١٠ و(١٨٪) كحد أدنى سنة ٢٠٠٣، ونجد أن ارتفاعه في سنة ٢٠١٠ يرجع إلى ارتفاع العوائد المالية الناجمة عن تصدير النفط التي انعكست في ارتفاع الإنفاق العام، ومن ثم ارتفاع نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، التي تشير بدورها إلى ارتفاع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وعلى العكس فإن انخفاض الميل المتوسط للإنفاق العام في سنة ٢٠٠٣ يشير إلى انخفاض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، كما بلغت نسبة إجمالي الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في متوسط الفترة نحو (٣٣٪).

أما الميل المتوسط للإنفاق الجاري، فقد تذبذبت قيمته حيث تراوحت ما بين (٢٩٪) كحد أقصى في سنة ٢٠١٠ و(١١٪) كحد أدنى في سنة ٢٠٠٣، وقد بلغ متوسط نسبة الإنفاق الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة (١٧٪) مما يعني انخفاضه بنسبة (١٠٪) فقط مقارنة بالفترة الأولى.

وبالنسبة للميل المتوسط للإنفاق التنموي، فقد ارتفع من (٩٪) في بداية الفترة إلى (٢٣٪) في عام ٢٠١٠، وبلغ متوسط نسبة الإنفاق التنموي إلى الناتج المحلي الإجمالي (١٦٪) خلال هذه الفترة.

وإجمالاً فإنه كلما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا (والذي يعتمد على الإيرادات النفطية بصورة أساسية) كلما أدى إلى زيادة نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي والعكس صحيح.

جدول رقم (٤) : الميل المتوسط للإنفاق العام فى الاقتصاد الليبي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار- بالأسعار الجارية)	الميل المتوسط للإنفاق العام	الميل المتوسط للإنفاق الجاري	الميل المتوسط للإنفاق التنموي
٢٠٠٠	١٧٦٢٠,٢	٠,٣٠	٠,٢١	٠,٠٩
٢٠٠١	٢١٨٦٨,٥	٠,٢٥	٠,١٨	٠,٠٧
٢٠٠٢	٣٠٥٤٩,٤	٠,٢٧	٠,١٥	٠,١٢
٢٠٠٣	٣٧٦٠٤,٠	٠,١٨	٠,١١	٠,٠٧
٢٠٠٤	٤٨٧٩٣,٤	٠,٣٥	٠,٢١	٠,١٤
٢٠٠٥	٦٧٠٤٨,٣	٠,٣١	٠,١٦	٠,١٥
٢٠٠٦	٨١٢٢٣,٧	٠,٢٦	٠,١٢	٠,١٤
٢٠٠٧	٨٩٨٤٣,٦	٠,٣٤	٠,١٣	٠,٢١
٢٠٠٨	١٠٦٣٧١,٦	٠,٤١	٠,١٤	٠,٢٧
٢٠٠٩	٨٦٩٩٤,٤	٠,٤١	٠,١٩	٠,٢٢
٢٠١٠	١٠٣٢٩١,٥	٠,٥٢	٠,٢٩	٠,٢٣
متوسط الفترة		٠,٣٣	٠,١٧	٠,١٦

المصدر: - الناتج المحلي الإجمالي/ مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.
- الميل المتوسط للإنفاق العام تم احتسابه من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٢).

[٢] الميل الحدي للإنفاق العام:

يوضح الميل الحدي للإنفاق العام ذلك الجزء من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الذي يذهب لإشباع الحاجات العامة، أي أنه يكشف عن معدل التغير في الإنفاق العام عندما يتغير الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة[٥].

ويمكن التعبير عنه بالصيغة التالية:

$$\text{الميل الحدي للإنفاق العام} = \frac{\text{التغير في الإنفاق العام}}{\text{التغير في الناتج المحلي الإجمالي}}$$

ويعد هذا المؤشر بسيطاً ولا يعطي صورة واضحة عن شكل العلاقة القائمة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي عند استخدام سلاسل زمنية طويلة.

لذا فإنه للوصول إلى صورة واضحة يتم استخدام العلاقة الخطية بين الإنفاق العـام النـاتج المحلي الإجمالي التي تعتبر مؤشراً أفضل ، ويمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية:

$$G = a + By$$

حيث أن:

- G = الإنفاق العام (المتغير التابع).
- y = الناتج المحلي الإجمالي (المتغير المستقل).
- a = الثابت.
- B = الميل الحدي للإنفاق العام.

فكلما ارتفع الميل الحدي للإنفاق، فإنه يعني أن جزءاً كبيراً من الناتج المحلي الإجمالي تم توجيه لغرض الإنفاق العام، الذي يعني بدوره زيادة تدخل الدولة في مختلف المجالات، أما انخفاض الميل الحدي للإنفاق العام فإنه يدل على انخفاض النسبة المخصصة من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لأغراض الإنفاق، الأمر الذي يعني انخفاض درجة تدخل الدولة (قلة الاهتمام بالحاجات العامة).

ويمكن تحديد العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى على النحو التالي:

من خلال المعادلة السابقة، وباستخدام البيانات المتوفرة تم الحصول على قيمة الميل الحدي للإنفاق العام خلال فترة الدراسة كما يلي:(*)

$$G = -1667.9 + 0.40y$$

$$t \quad (16.150)$$

$$r = 0.959 \qquad R^2 = 0.919 \qquad F = 260.815$$

ومن معادلة التقدير، يتضح أن الميل الحدي للإنفاق العام (B) يساوي (٠,٤٠)، وهذا يعني أن أي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار دينار واحد تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام بمقدار (٠,٤٠٠) دينار، وتبين نتائج الاختبار أن العلاقة بين الإنفاق العام، والناتج المحلي الإجمالي هي علاقة موجبة قوية، بدلالة معاملة الارتباط

البسيط (r) والبالغ (٠,٩٦)، كما أن القوة التفسيرية للنموذج عالية بدلالة معادل التحديد (R^2) والبالغ (٠,٩١٩)، وهو ما يعني أن (٩١,٩٪) من التغيرات الحاصلة في الإنفاق العام، تفسرها التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي، أما نسبة (٨,١٪) المتبقية من تلك التغيرات تعود إلى عوامل أخرى لم تؤخذ بالحسبان.

[٣] نصيب الفرد من الإنفاق العام:

يوضح هذا المؤشر نصيب الفرد الواحد من السكان من الإنفاق العام، ويتم حسابه من خلال قسمة الإنفاق العام على عدد السكان في سنة معينة.

$$\text{نصيب الفرد من الإنفاق العام} = \frac{\text{الإنفاق العام}}{\text{عدد السكان}}$$

يستخدم هذا المؤشر لمعرفة نصيب الفرد من الإنفاق العام، كما يستخدم لأغراض المقارنة لفترات زمنية مختلفة لنفس الدولة، فإذا كان نصيب الفرد الواحد من السكان في تزايد، فإنه يدل على أن الإنفاق العام يتزايد بمعدل أكبر من معدل نمو السكان، الذي يعني زيادة توجه الدولة لإشباع الحاجات العامة، كما يدل على وجود زيادة حقيقية في الإنفاق العام، أما إذا حدث العكس، أي وجد أن نصيب الفرد في تناقص، فإن هذا يعني أن حصة الفرد من الإشباع من الحاجات العامة متناقصة.

ويمكن معرفة التطور التي حدثت في نصيب الفرد من الإنفاق العام خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠١٠) على النحو التالي:

[أ] نصيب الفرد من الإنفاق العام خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٩٩):

يوضح الجدول رقم (٥) أن نصيب الفرد من الإنفاق العام شهد تذبذباً في قيمته صعوداً وهبوطاً، فقد سجل نصيب الفرد خلال هذه الفترة أدنى قيمة له سنة ١٩٩٤ والبالغ ٤٧٤,٥ دينار ليبي، وأقصى قيمة له كانت سنة ١٩٩٧ والبالغة ٩٣٦,٨ دينار ليبي، ويعلل التذبذب في نصيب الفرد من الإنفاق العام إلى تذبذب حجم الإنفاق العام خلال هذه الفترة من جهة وإلى تزايد عدد السكان من جهة أخرى.

كما شهد نصيب الفرد من الإنفاق الجاري تذبذباً ملحوظاً، فأحياناً يرتفع وأحياناً ينخفض، وسجل أعلى قيمة له في سنة ١٩٩٨ حيث بلغ ٧٩٥,٧ دينار ليبي، وأدنى قيمة له في سنة ١٩٩٤ وهي حوالي ٣٦٥,٩ دينار ليبي، وكذلك شهدت هذه الفترة تذبذباً في نصيب الفرد من الإنفاق التنموي، حيث تراوح بشكل عام ما بين ٢٩٢,٨ دينار ليبي كحد أقصى سنة ١٩٨٦ و٦٦,٤ دينار ليبي كحد أدنى في سنة ١٩٩٥، ويرجع هذا الانخفاض إلى أن النفقات التنموية قد تحملت جزءاً كبيراً من خفض الإنفاق العام، بالإضافة إلى تزايد عدد السكان بمعدلات تفوق الزيادة من نصيب الإنفاق التنموي من حجم الإنفاق العام.

جدول رقم (٥) : تطور نصيب الفرد من الإنفاق العام والجاري والتنموي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٩٩)

السنة	عدد السكان (مليون نسمة)	إجمالي الإنفاق العام (مليون دينار)	نصيب الفرد من الإنفاق العام (دينار)	الإنفاق الجاري (مليون دينار)	نصيب الفرد من الإنفاق الجاري (دينار)	الإنفاق التنموي (مليون دينار)	نصيب الفرد من الإنفاق العام التنموي (دينار)
١٩٨٦	٣,٨١٥٠	٣٥٥٠,٠	٩٣٠,٥	٢٤٣٢,٩	٦٣٧,٧	١١١٧,١	٢٩٢,٨
١٩٨٧	٣,٩٠٦٨	٢٩٦٣,٤	٧٥٨,٥	٢١٧٥,٠	٥٥٦,٧	٧٨٨,٤	٢٠١,٨
١٩٨٨	٤,٠٠٢٥	٢٥٤٧,٤	٦٣٦,٤	١٨٢٥,٠	٤٥٥,٩	٧٢٢,٤	١٨٠,٥
١٩٨٩	٤,١٠٢٤	٢٧٩٣,٤	٦٨٠,٩	١٩٧٠,٠	٤٨٠,٢	٨٢٣,٤	٢٠٠,٧
١٩٩٠	٤,٢٠٦٥	٢٧٥٢,٠	٦٥٤,٢	٢٠٥٠,٠	٤٨٧,٣	٧٠٢,٠	١٦٦,٩
١٩٩١	٤,٣١٥٢	٢٨١٨,٣	٦٥٣,١	٢٠٩٥,٠	٤٨٥,٥	٧٢٣,٣	١٦٧,٦
١٩٩٢	٤,٤٢٨٥	٢٢٣٩,٢	٥٠٥,٦	١٨٤٢,٩	٤١٦,١	٣٩٦,٣	٨٩,٥
١٩٩٣	٤,٥٤٦٨	٢٤٠٨,٢	٥٢٩,٦	٢٠٠٣,٠	٤٤٠,٥	٤٠٥,٢	٨٩,١
١٩٩٤	٤,٦٧٠٣	٢٢١٦,٢	٤٧٤,٥	١٧٠٨,٩	٣٦٥,٩	٥٠٧,٣	١٠٨,٦
١٩٩٥	٤,٧٩٩١	٣٥٣٦,٩	٧٣٦,٩	٣٢١٨,٠	٦٧٠,٥	٣١٨,٩	٦٦,٤
١٩٩٦	٤,٨٦٤٧	٣٧١١,٩	٧٦٣,٠	٣٠٥١,٠	٦٢٧,٢	٦٦٠,٩	١٣٥,٨
١٩٩٧	٤,٩٣٢٦	٤٦٢١,١	٩٣٦,٨	٣٧٧٤,٠	٧٦٥,١	٨٤٧,١	١٧١,٧
١٩٩٨	٥,٠٠٢٩	٤٤٦٦	٨٩٢,٦	٣٩٨٠,٨	٧٩٥,٧	٤٨٥,٢	٩٦,٩
١٩٩٩	٥,٠٧٥٦	٤٥٥٧	٨٩٧,٨	٣٧٦٢,٩	٧٤١,٤	٧٩٤,١	١٥٦,٤

المصدر: - عدد السكان / مركز بحوث العلوم الاقتصادية، البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة (١٩٦٢-٢٠٠٦)، (بنغازي: مركز بحوث العلوم الاقتصادية، ٢٠١٠)، ص ص٢٢-٢٣.

- نصيب الفرد من الإنفاق العام بشقيه (الجاري والتنموي) تم احتسابها من قبل الباحث.

[ب] نصيب الفرد من الإنفاق العام خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠):

يلاحظ من الجدول رقم (٦) أن نصيب الفرد من الإنفاق العام خلال الفترة كان يسير في معظمه نحو الزيادة، باستثناء سنة ٢٠٠٣، ٢٠٠٦، ٢٠٠٩،(فقد انخفض فيها)، حيث ارتفع نصيب الفرد من الإنفاق العام من ١٠١٩,٣ دينار ليبي خلال سنة ٢٠٠٠ إلى ٨٩٣٤,٢ دينار ليبي سنة ٢٠١٠، أي أن نصيب الفرد من الإنفاق العام خلال هذه الفترة قد تضاعف بحوالي (٨) مرات، ويرجع ذلك إلى زيادة الإنفاق العام بمعدل أكبر من زيادة عدد السكان.

كما يتضح من نفس الجدول أن نصيب الفرد من الإنفاق الجاري خلال هذه الفترة ارتفع من ٧٢٠,١ دينار ليبي سنة ٢٠٠٠ إلى ٥٠٤٤,١ دينار ليبي سنة ٢٠١٠، أما بالنسبة لنصيب الفرد من الإنفاق التنموي، فقد شهد ارتفاعاً ملحوظاً خلال هذه الفترة، حيث ارتفع من ٢٩٩,٢ دينار ليبي سنة ٢٠٠٠ إلى ٣٨٩٠,١ دينار ليبي في سنة ٢٠١٠,اى بمقدار زيادة بلغت٣٥٩٠,٩دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ ٩٢٪.

وعند مقارنة نصيب الفرد من الإنفاق الجاري ونصيب الفرد من الإنفاق التنموي خلال هذه الفترة، فإننا نلاحظ أن نصيب الفرد من الإنفاق التنموي من سنة ٢٠٠٦ حتى سنة ٢٠٠٩ أكبر من نصيب الفرد من الإنفاق الجاري، وهذا يرجع إلى توجه الدولة نحو الاهتمام بمشروعات البنية الأساسية مع المشروعات الاستثمارية، مع تخفيض الإنفاق الجاري، خاصة ما يتعلق بالجهاز الإداري، والإجراءات التي بدأ في اتخاذها نحو إعادة الهيكلة والتحول للإنتاج (الخصخصة).

جدول رقم (٦) : تطور نصيب الفرد من الإنفاق العام والجاري والتنموي فى الاقتصاد الليبي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠)

السنة	عدد السكان (مليون نسمة)	إجمالي الإنفاق العام (مليون دينار)	نصيب الفرد من الإنفاق العام (دينار)	الإنفاق الجاري (مليون دينار)	نصيب الفرد من الإنفاق الجاري (دينار)	الإنفاق التنموي (مليون دينار)	نصيب الفرد من الإنفاق العام التنموي (دينار)
٢٠٠٠	٥,١٥٠٧	٥٢٥٠,٢	١٠١٩,٣	٣٧٠٩,٢	٧٢٠,١	١٥٤١,٠	٢٩٩,٢
٢٠٠١	٥,٢٢٨٤	٥٦٣١,٦	١٠٧٧,١	٤٠٩٢,٦	٧٨٢,٧	١٥٣٩,٠	٢٩٤,٤
٢٠٠٢	٥,٣٠٨٧	٨٤٨٧,٠	١٥٩٨,٦	٤٧٨٥,٣	٩٠١,٤	٣٧٠١,٧	٦٩٧,٢
٢٠٠٣	٥,٣٩١٧	٦٨٦٦,٢	١٢٧٣,٤	٤٣٣٦,٢	٨٠٤,٢	٢٥٣٠,٠	٤٦٩,٢
٢٠٠٤	٥,٤٧٧٥	١٧٢٣٠,٠	٣١٤٥,٦	١٠٥١٢,٠	١٩١٩,١	٦٧١٨,٠	١٢٢٦,٤
٢٠٠٥	٥,٥٦٦١	٢١٣٤٣,٠	٣٨٣٤,٤	١١٠٧٠,٠	١٩٨٨,٨	١٠٢٧٣,٠	١٨٤٥,٦
٢٠٠٦	٥,٦٥٧٦	٢١٣٧٨,٠	٣٧٧٨,٦	١٠٣٣٩,٠	١٨٢٧,٤	١١٠٣٩,٠	١٩٥١,٢
٢٠٠٧	٥,٧٣٥٠	٣٠٨٨٣,٠	٥٣٨٥,٠	١١٨٩٠,٠	٢٠٧٣,٢	١٨٩٩٣,٠	٣٣١١,٨
٢٠٠٨	٥,٨٥٨٠	٤٤١١٥,٥	٧٥٣٠,٨	١٥٢١٢,٢	٢٥٩٦,٨	٢٨٩٠٣,٣	٤٩٣٤,٠
٢٠٠٩	٥,٩٧٨٠	٣٥٦٧٧,٢	٥٩٦٨,٠	١٦٦٩٣,٣	٢٧٩٢,٤	١٨٩٨٣,٩	٣١٧٥,٦
٢٠١٠	٦,١٠٠٠	٥٤٤٩٨,٨	٨٩٣٤,٢	٣٠٧٦٩,٤	٥٠٤٤,١	٢٣٧٢٩,٤	٣٨٩٠,١

المصدر: - عدد السكان / مركز بحوث العلوم الاقتصادية، البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة (١٩٦٢-٢٠٠٦)، (بنغازي: مركز بحوث العلوم الاقتصادية، ٢٠١٠)، ص ص٢٣-٢٤.

- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

- نصيب الفرد من الإنفاق العام بشقيه (الجاري والتنموي) تم احتسابها من قبل الباحث.

المطلب الثالث

ظاهرة تزايد حجم الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي

من خلال تتبع تطور حجم الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة محل الدراسة تبين أنه تزايد بالقيم المطلقة والنسبية، وكان ذلك بالأسعار الجارية، وللتأكد من وجود ظاهرة تزايد الإنفاق العام، وأن الزيادة حقيقية وليست ظاهرية، يتطلب ذلك أن نأخذ في الاعتبار التغييرات التي حدثت في المستوى العام للأسعار، واستبعاد الزيادة الظاهرية لحجم الإنفاق العام، ويقصد بالزيادة الظاهرية تلك الزيادة في حجم الإنفاق العام التي لا يقابلها زيادة في كمية السلع والخدمات المستخدمة لإشباع الحاجات العامة، أي أنها لا تؤدي إلى زيادة حجم الخدمات المقدمة من قبل الدولة[٦]، وهذا يعني أيضاً أن الزيادة في حجم الإنفاق العام لا تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الخدمات العامة ويمكن استبعاد أثر التغير في المستوى العام للأسعار باستخدام الأرقام القياسية لنفقة المعيشة، وذلك باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{الإنفاق العام بالأسعار الثابتة} = \frac{\text{الإنفاق العام بالأسعار الجارية}}{\text{الرقم القياسي لنفقة المعيشة}}$$

يوضح الجدول رقم (٧) تطور حجم الإنفاق العام خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠١٠) بالأسعار الثابتة (أسعار سنة ٢٠٠٣)، ومن خلال الجدول يتضح لنا أن هناك تذبذباً في حجم الإنفاق العام خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٩٩) حيث انتقل من ٧٣٠٤,٥ مليون دينار سنة ١٩٨٦ إلى ٢٥٣٢,٨ مليون دينار سنة ١٩٩٤، وهو أدنى مستوى يصل إليه، ثم عاد إلى الارتفاع ليصل إلى ٣٥٦٠,٢ مليون دينار سنة ١٩٩٩، وابتداءً من سنة ٢٠٠٠ عرف الإنفاق العام تزايداً ملحوظاً، حيث انتقل من ٤٢٢٣,٨ مليون دينار سنة ٢٠٠٠ ليصل إلى ٤١٩٨٦,٧ مليون دينار سنة ٢٠١٠، وهو أعلى مستوى وصل إليه.

وبالنظر إلى الاتجاه العام نجد أن الإنفاق العام قد تزايد بالأسعار الثابتة، حيث بلغ معدل النمو السنوي حوالي (١٢٪).

جدول رقم (٧) : الزيادة الظاهرية للإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠١٠)

(بالمليون دينار ليبي)

السنة	الإنفاق العام بالأسعار الجارية (١)	الرقم القياس لمستوى نفقة المعيشة بأسعار ٢٠٠٣ (٢)	الإنفاق العام بالأسعار الثابتة (٢٠٠٣=١٠٠) (٣)	معدل النمو السنوي (٪) (٤)	الزيادة الظاهرية (٥)
١٩٨٦	٣٥٥٠	٤٨,٦	٧٣٠٤,٥	-	(٣٧٥٤,٥)
١٩٨٧	٢٩٦٣,٤	٥٠,٧	٥٨٤٤,٩	٢٠-	(٢٨٨١,٥)
١٩٨٨	٢٥٤٧,٤	٥٢,٣	٤٨٧٠,٧	١٦,٦-	(٢٣٢٣,٣)
١٩٨٩	٢٧٩٣,٤	٥٣,٠	٥٢٧٠,٥	٨,٢	(٢٤٧٧,١)
١٩٩٠	٢٧٥٢	٥٧,٦	٤٧٧٧,٧	٩,٣-	(٢٠٢٥,٧)
١٩٩١	٢٨١٨,٣	٦٤,٣	٤٣٨٣	٨,٣-	(١٥٦٤,٧)
١٩٩٢	٢٢٣٩,٢	٧٠,١	٣١٩٤,٣	٢٧,١-	(٩٥٥,١)
١٩٩٣	٢٤٠٨,٢	٧٧,١	٣١٢٣,٥	٢,٢-	(٧١٥,٣)
١٩٩٤	٢٢١٦,٢	٨٧,٥	٢٥٣٢,٨	١٩-	(٣١٦,٦)
١٩٩٥	٣٥٣٦,٩	٩٧	٣٦٤٦,٢	٤٤	(١٠٩,٣)
١٩٩٦	٣٧١١,٩	١٠٨	٣٤٣٦,٩	٥,٧-	٢٧٥
١٩٩٧	٤٦٢١,١	١٢٠,١	٣٨٤٧,٧	١٢	٧٧٣,٤
١٩٩٨	٤٤٦٦	١٢٦,١	٣٥٤١,٦	٨-	٩٢٤,٤
١٩٩٩	٤٥٥٧	١٢٨	٣٥٦٠,٢	٠,٥	٩٩٦,٨
٢٠٠٠	٥٢٥٠,٢	١٢٤,٣	٤٢٢٣,٨	١٨,٦	١٠٢٦,٤
٢٠٠١	٥٦٣١,٦	١١٢,٩	٤٩٨٨,١	١٨,٠	٦٤٣,٥
٢٠٠٢	٨٤٨٧	١٠٢,١	٨٣١٢,٤	٦٦,٦	١٧٤,٦
٢٠٠٣	٧٢٤٦,٢	١٠٠	٧٢٤٦,٢	١٢,٨-	-
٢٠٠٤	١٧٢٣٠	١٠١	١٧٠٥٩,٤	١٣٥,٤	١٧٠,٦
٢٠٠٥	٢١٣٤٣	١٠٤	٢٠٥٢٢,١	٢٠,٣	٨٢٠,٩
٢٠٠٦	٢١٣٧٨	١٠٥,٥	٢٠٢٦٣,٥	١,٢-	١١١٤,٥
٢٠٠٧	٣٠٨٨٣	١١٢	٢٧٥٧٤,١	٣٦	٣٣٠٨,٩
٢٠٠٨	٤٤١١٥,٥	١٢٣,٧	٣٥٦٦٣,٣	٢٩,٣	٨٤٥٢,٢
٢٠٠٩	٣٥٦٧٧,٢	١٢٦,٧	٢٨١٥٨,٨	٢١-	٧٥١٨,٤
٢٠١٠	٥٤٤٩٨,٨	١٢٩,٨	٤١٩٨٦,٧	٤٩	١٢٥١٢,١
متوسط الفترة				٪١٢	

المصدر: - مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

- مركز بحوث العلوم الاقتصادية، البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا ١٩٦٢-٢٠٠٦، (بنغازي: مركز بحوث العلوم الاقتصادية، ٢٠١٠)، ص ص٢٦١-٢٦٣.

- العمود رقم (٥)=العمود رقم (٣) طرح العمود رقم (١)

وبالتالي، فإن ظاهرة تزايد الإنفاق العام موجودة في الاقتصاد الليبي، سواء ظاهرياً أو عندما تم استبعاد الزيادة الظاهرية في الإنفاق العام، وبالتالي فإن الاقتصاد الليبي ينطبق عليه قانون (Wagner)[٧] لتزايد الإنفاق العام، وأنه لا يخرج عن غالبية دول العالم من هذه الناحية، وعلى هذا الأساس فإنه يجب معرفة الأسباب التي أدت إلى زيادة الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة.

ويمكن إرجاع تلك الأسباب التي أدت إلى ارتفاع الإنفاق العام إلى ما يلي:

[١] العوامل اقتصادي:

ومن أهم العوامل الاقتصادية التي أدت إلى زيادة الإنفاق العام ما يلي:

[أ] زيادة الناتج المحلي الإجمالي:

أدت زيادة الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة حجم الإنفاق العام وخصوصاً الناتج النفطي الذي تولدت عنه الإيرادات النفطية والتي كانت المصدر الأساسي لتمويل الإنفاق العام، وعند مقارنة معدلات النمو في إجمالي الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة محل الدراسة، نلاحظ أن متوسط معدل النمو السنوي لإجمالي الإنفاق العام خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠١٠) قد بلغ (١٦٪) مقابل (١٣٪) للناتج المحلي الإجمالي، أي أن الإنفاق العام قد نمى بمعدل أعلى من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة.

[ب] توفر الموارد المالية:

لقد توفرت لدى الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة موارد مالية كبيرة نتيجة الارتفاع في أسعار النفط أكثر من مرة وخصوصاً في الفترة الأخيرة من الدراسة، التي أدت إلى زيادة الإيرادات العامة،(حيث زادت الإيرادات العامة من ١٩٩٤,١ مليون دينار سنة ١٩٨٦ إلى ٦١٥٠٣,١ مليون دينار سنة ٢٠١٠)، مما دعى الدولة إلى زيادة الإنفاق العام.

[٢] العوامل اجتماعية:

من الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى زيادة النفقات العامة للدولة كل عام هي الزيادة السكانية، وما تتطلبه من زيادة الإنفاق على الخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية والمواصلات والإسكان والتعليم، فنلاحظ أن عدد السكان الليبيين قد زاد من ٣,٨١٥٠ مليون نسمة عام ١٩٨٦ إلى ٦,١٠٠ مليون نسمة في عام ٢٠١٠، كما هو موضح بالجدولين (٥)، (٦).

[٣] العوامل الإدارية:

ادى اتساع نشاط الدولة وتعدد وظائفها، (وذلك نتيجة للتطور الاجتماعي والسياسي)، إلى خلق العديد من الوزارات المختلفة للقيام بهذه الخدمات، فزاد عدد الموظفين بالجهاز الحكومي للدولة والإدارات المحلية، فكان لزاماً على الدولة أن تقوم بدفع الأجور لهؤلاء الموظفين وتحسين أحوالهم المعيشية، فازدادت النفقات العامة، حيث ارتفع عدد العاملين من ٩٠٤,٧ ألف عامل سنة١٩٨٦ إلى ١٤٧٧,٧ ألف عامل سنة ٢٠٠٩[٨].

[٤] العوامل المالية:

بالإضافة إلى الموارد المالية المتحصل عليها من صادرات النفط، والتي مكنت الدولة من زيادة الإنفاق العام، فلقد لجأت الدولة خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٩٩) إلى الاقتراض عند حدوث عجز في الموازنة العامة من المصرف المركزي، دون حدود استخدمت الدولة حقها في الإشراف على النظام النقدي للحصول على قرض مما أدى إلى ارتفاع حجم الدين العام حتى وصل أقصى قيمة له سنة ١٩٩٤ والتي بلغت ٧٧٧٧,٢ مليون دينار[٩]، وهو ما نجم عنه زيادة في الإنفاق العام.

خـاتمــة

بناء على ما تقدم في هذه الدراسة من عرض وتحليل لتطور حجم الإنفاق العام, تبين إن هناك تبايناً في اتجاهات الإنفاق العام خلال الفترة محل الدراسة,حيث تميزت الفترة الأولـى (١٩٨٦-١٩٩٩) بانخفاض حجم الإنفاق العام كنتيجة لانخفاض أسعار النفط وتأثيره علي الإيرادات النفطية باعتباره المصدر الأول لتمويل الإنفاق العام. فقد انخفض حجم الإنفاق العام ولكن الانخفاض حدث بشكل كبير في الإنفاق التنموي الذي يعتمد عليه في تحقيق النمو الاقتصادي,أما الإنفاق الجاري فقد انخفض بمعدل بسيط.

أما الفترة الثانية (٢٠٠٠-٢٠١٠) فقد تميزت بارتفاع حجم الإنفاق العام نتيجة لارتفاع أسعار النفط ,كما شهدت هذه الفترة توسعا استثماريا حيث بلغت نسبة مساهمة الإنفاق الاستثماري حوالي ٦٥,٥٪ من إجمالي الإنفاق العام عام ٢٠٠٨ مما يؤكد توجه الدولة نحو رفع نسبة مساهمة القطاعات غير الريعية في الناتج المحلي الإجمالي.

المـراجـع

(١) خالد الخطيب، أحمد شامية، أسس المالية العامة (دمشق: دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣)، ص ٧٨.

(٢) سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة ، (عمان : دار دجله ، ٢٠١١) ، ص ص١٠٢-١٠٣.

(٣) سلام الشامي، هيثم الطروق،" قياس أثر تقلبات أسعار النفط في أداء الاقتصاد الليبي للسنوات (١٩٧٠-٢٠٠٩)"، مجلة التخطيط والتنمية، (طرابلس: معهد التخطيط، العدد الخامس، فبراير ٢٠١٢) ص ص٥٤-٨٥.

(٤) عادل فليح، طلال كداوي، اقتصاديات المالية العامة (العراق: جامعة الموصل، ١٩٨٨)، ص ص٢١١-٢١٣.

(٥) عبد الله اشكاب، أسامة السكبي، تحليل العلاقة بين الميزانية العامة والميزان التجاري في الاقتصاد الليبي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨، (طرابلس: مصرف ليبيا المركزي، ٢٠٠٩)، ص١٠.

(٦) مصرف ليبيا المركزي,التقارير السنوية ، أعداد مختلفة.

(٧) مصرف ليبيا المركزي,التقرير السنوي الثامن والثلاثون ، (طرابلس: مصرف ليبيا المركزي، ١٩٩٤)، ص١١٦.

(٨) مصرف ليبيا المركزي,التقرير السنوي السابع والأربعون ، (طرابلس: مصرف ليبيا المركزي، ٢٠٠٣)، ص٦٤.

هـوامـش البحـث

(١) سلام الشامي، هيثم الطروق،" قياس أثر تقلبات أسعار النفط في أداء الاقتصاد الليبي للسنوات (١٩٧٠-٢٠٠٩)"، مجلة التخطيط والتنمية، (طرابلس: معهد التخطيط، العدد الخامس، فبراير ٢٠١٢) ص ص٥٤-٨٥.

(٢) مصرف ليبيا المركزي,التقرير السنوي السابع والأربعون ، (طرابلس: مصرف ليبيا المركزي، ٢٠٠٣)، ص٦٤.

(٣) عبد الله اشكاب، أسامة السكبي، تحليل العلاقة بين الميزانية العامة والميزان التجاري في الاقتصاد الليبي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨، (طرابلس: مصرف ليبيا المركزي، ٢٠٠٩)، ص١٠.

(٤) عادل فليح، طلال كداوي، اقتصاديات المالية العامة (العراق: جامعة الموصل، ١٩٨٨)، ص ص٢١١-٢١٣.

(٥) سعيد علي العبيدي ، اقتصاديات المالية العامة ، (عمان: دار دجله ، ٢٠١١)، ص ص١٠٢-١٠٣.

(*) تم استخدام طريقة المربعات الصغرى في التقدير، باستخدام برنامج SPSS الإحصائي.

(٦) خالد الخطيب، أحمد شامية، أسس المالية العامة (دمشق: دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣)، ص ٧٨.

(٧) يتلخص هذا القانون في أنه كلما حقق المجتمع معدلاً معيناً من النمو الاقتصادي، فإن ذلك يستلزم اتساع نشاط الدولة، وبالتالي زيادة الإنفاق العام بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الدخل القومي، أي أن معدل الزيادة في النفقات العامة يكون أكبر من معدل الزيادة في الناتج القومي.

(٨) مصرف ليبيا المركزي,التقارير السنوية ، أعداد مختلفة.

(٩) مصرف ليبيا المركزي,التقرير السنوي الثامن والثلاثون ، (طرابلس: مصرف ليبيا المركزي، ١٩٩٤)، ص١١٦.